. OEB Univ . Publish . Co

أثر الشراكة الأورو متوسطية على تنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات - الفرص والتحديات- دراسة تحليلية للفترة 2010-2020

The impact of the EUROMED partnership on diversifying Algerian's exports outside of hydrocarbons -opportunities and challenges - an analytical study for 2010-2020 period

حمشة عبد الحميد[1] ، بن عباس حمودي[2] جامع عبد الله[3]

[1] جامعة بسكرة (الجزائر) ، hamchaabdelhamid5@gmail.com

[2] جامعة بسكرة (الجزائر) ، hamoudi.benabbes@yahoo.fr

[3] جامعة بسكرة (الجزائر) ، abdellahdja@gmail.com

الملخص: تهدف الدراسة إلى ابراز أثر الشراكة الأورو جزائرية على الصادرات خارج المحروقات للجزائر من خلال إبراز أهم الانعكاسات هذه الشراكة على القطاعات الاقتصادية وكذا التطرق إلى مدى تطور وضعية الصادرات خ م نحو السوق الأوربي ، وفرص تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي خارج مجال المحروقات في إطار اتفاقيات الشراكة .

وقد توصلنا إلى ان انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري سلبي بشكل كبير رغم بعض الايجابيات الا انها لم تؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية المساهمة في الرفع من أداء الصادرات خ م وعليه يجب إعادة النظر في هذه الاتفاقية من أجل تفعيل وتحقيق فرص وآفاق التنويع والتكامل الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورو متوسطية ، تنويع الصادرات خارج المحروقات ، الجزائر ، التكامل الاقتصادي .

تصنيف JEL : F15 ، F36 .

Abstract: This study aims to highlight the impact of the Euro-Algerian partnership on non-hydrocarbon exports on Algeria, by highlighting the most important repercussions of this partnership on the economic sectors, as well as addressing the extent to which the situation of non-hydrocarbon exports towards the European market has developed, and the opportunities for enhancing trade and economic cooperation between Algeria and the European Union countries in the field of hydrocarbons in framework of partnership agreements.

We have concluded that the repercussions of the partnership on the Algerian economy are largely negative, despite some positives, but it did not lead to the development of economic sectors contributing to the increase in the performance of exports . Therefore, this agreement must be reconsidered in order to activate and achieve opportunities and prospects for diversification and economic integration.

Keywords: Euro-Mediterranean partnership, export diversification, FS, Algeria, economic integration .

Jel Classification Codes: F15 ، F36.

المؤلف المرسل: عبد الله جامع ، abdellahdja@gmail.com

1. مقدمة:

كان سعي الجزائر على عقد اتفاقيات إقليمية مع الدول المتقدمة بدافع تجنب الإجراءات الحمائية التي تفرضها تلك الدول في مواجهة صادرات الجزائر ، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقيات الإتحاد الأوربي مع دول الجنوب ، وبالتالي الجزائر تحرص على عدم فقدان المزايا ومع زيادة الروابط التجارية مع الدول النامية وان تجعل إقامة اتفاقيات تجارية أو اقليمية مع الدول المتقدمة بالإعداد الجيد من جانبها على اتخاذ الاجراءات الضرورية لتكون على مستوى هذه التجربة المصيرية بالنسبة لمستقبل اقتصادها ، مما أدى بالجزائر أمام تحدي مراجعة تداعيات الشراكة بتقليص الواردات وإعادة النظر في الاتفاقيات والإهتمام بزيادة حجم الصادرات وللإبراز ذلك نقوم باستعراض اتفاقية الشراكة وتأثيراتها على الصادرات خارج المحروقات.

أهداف الدراسة: إبراز أهم الإنعكاسات المباشرة والغير المباشرة التي تنجر عن الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات خارج المحروقات وفي القطاع الزراعي والصناعي خاصة.

-دراسة تطور الصادرات خارج المحروقات نحو الإتحاد الأوربي في إطار اتفاقيات الشراكة والتعرف على أهم فرص وافاق الصادرات الجزائرية في الأسواق الأوربية.

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة اهمية لكونها تتطرق إلى موضوع الساعة للسلطات الجزائرية المتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات والبحث عن آليات التنويع الاقتصادي والتكامل الاقليمي عبر الشراكة الأورو جزائرية من أجل بعث وتنمية الاقتصاد الوطني.

الإشكالية: ماهي انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على أداء الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وفرص التكامل الإقليمي؟ وللإجابة على هذه الأشكالية نقوم بتقسيم الدراسة إلى خمسة محاور:

1. أهمية وأهداف إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ؛
2. بنود الاتفاقية من الناحية الاقتصادية ؛
3. انعكاسات اتفاقية الشراكة على أهم القطاعات الاقتصادية ؛
4. وضعية الصادرات خارج المحروقات الجزائرية المتوجهة إلى الإتحاد الأوربي ؛
5. فرص وافاق الصادرات الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة.

2. أهمية وأهداف الشراكة الأورو جزائرية:

تكمن الأهداف فيما يلي: (عمورة جمال ،2006 ، ص403)

-وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين ؛

-وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات تنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية ؛

-دعم العلاقات الاجتماعية ؛

-تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة ؛

-دعم الاستثمارات الخاصة بخلق مناصب الشغل ؛

-إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوربي ؛

-الإستفادة من التكنولوجيا الغربية الواسعة والرفع من القدرة التنافسية للمبيعات الجزائرية.

3. بنود اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي :

بعد سلسلة من المحادثات وجولات المفاوضات توصل الطرفان الجزائري والأوربي إلى اتفاق شبه كلي بتاريخ 19 ديسمبر2001 ، وكان التوقيع الرسمي بتاريخ 22 أفريل 2002 بفالنسيا الإسبانية ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر2005 ، ويتضمن الاتفاق فتح السوق الجزائري أمام المنتجات الأوربية وكذا ايجاد منافذ للمنتجات الجزائرية في السوق الأوربي ، كما تضمن الاتفاق تقديم بعض التسهيلات بخصوص تصدير بعض المنتجات الزراعية والصناعية الجزائرية من أجل تنمية وتشجيع القطاع الاقتصادي الجزائري في إطار برنامج ميدا 1 و2 المتعلق بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل محيطها وتم اختيار 40 مؤسسة مصدرة خارج قطاع المحروقات والذي كان من نتائجه الاولية حصول 30 شركة عمومية وخاصة شهادة الجودة (شنيني سمير ، 2006 ، ص69).

من أهم بنود اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي نجد: (عبد الكريم كاكي ، 2013 ، ص ص196-197)

-التحرير الكامل للسوق الجزائرية أي السماح بالاستيراد والتصدير؛

-فتح أسواق دول الإتحاد الأوربي أمام الصادرات الجزائرية ولكن بحصص محدودة ؛

-إزالة الحواجز التي تعرقل حركة التجارة بين الجزائر ودول الإتحاد؛

-إلغاء القيود الجمركية خلال العامين التاليين للاتفاقية ؛

-العمل على التحرير الكامل للسوق الجزائرية وذلك بالعمل على تعديل القوانين الجزائرية للقضاء على قيود الاستيراد والتصدير ؛

-بالنسبة للمنتجات الزراعية: تستفيد المنتجات الزراعية المصدرة إلى الإتحاد الأوربي المدرجة في الملحق 1 من البرتوكول 1 من الاعفاء من الرسوم الجمركية في حدود الحصص التعريفية ، والاعفاء من الرسوم الجمركية في حدود الحصص المرجعية.

-بالنسبة للمنتجات الصناعية :تستفيد المنتجات الصناعية الجزائرية من الاعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل ، وكذا من كل قيد كمي وفقا للمادة 8 من اتفاق الشراكة ، ويطبق هذا الإعفاء على المنتجات الصناعية التي تدخل في نطاق الفصول 25 الى 97من المدونة المنسقة للإتحاد الأوربي (زعباط عبد الحميد ،2004 ، ص57) ، وهذا بدوره سيؤدي إلى التقليل من فاتورة الاستيراد المنتجات الموجهة لتشغيل الآلة الإنتاجية والتي تمثل% 40 من إجمالي الواردات ، وهو الأمر الذي سيجعل المنتجات الوطنية خاصة منها المطابقة للمواصفات الدولية أكثر تنافسية في الأسواق الدولية.

وكذا هذه الاتفاقية ستحفز المستثمرين الأجانب على الاستثمار بالداخل ونقل التكنولوجيا التي تعتبر أحد عوامل رفع مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني ، لأنها تسأهم هذه الاستثمارات في تنمية التصدير وهو ما يستدعي تنفيذ سياسات اقتصادية ملائمة كفيلة بتنظيم وتوفير مناخ ملائم لاستقبال هذه التدفقات (بوكزاطة سليم ، 2000 ،ص189). أن الاتفاقيات التي تم إبرامها أو الجاري التفاوض بشأنها بين الإتحاد الأوربي وبعض الدول العربية ليست من نمط واحد ، بمعنى أنها لا تطرح من جانب الإتحاد الأوربي بذات الشكل والمضمون ، على كل دولة معنية على حدى لتحقيق موقفها منها ، وإنما هي محصلة لعملية تفاعل وتفاوض بين الإتحاد الأوربي ككل من ناحية ، وبين كل دولة عربية طرف في الحوار الأورو متوسطي من ناحية اخرى ، وتتعلق الاختلافات عن التفاوض عادة بالتفاصيل وبعملية ترتيب الأولويات أكثر مما تتعلق بالجوهر والمضمون وعليه فلا بديل عن اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى ، ولا سبيل لتبني الشراكة الأورو متوسطية كبديل عنها ، ولا بد للدول العربية أن تعطي الأولوية لمشروعها ، عند تعارض المشروعين العربي والأورو متوسطي ، لأن تبني هذا الاخير سيعيق تطور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى إتحاد جمركي ، وخلاصة القول أن المشروع الأورو متوسطي فيه مغانم كثيرة لأوربا ، ومغارم متعددة للدول العربية ، وعلى هذه الأخيرة أن تحسن التعاطي مع هذا المشروع للاستفادة منه بدلا من أن يكون بديلا لتكاملها (تواتي بن علي فاطمة ، 2008 ، ص197).

4. انعكاسات الشراكة على القطاعات الاقتصادية:

من المحتمل أن يحدث هذا الانضمام آثارا إيجابية وسلبية والتي تبقى ضئيلة في بعض القطاعات الاقتصادية على أمل تحسينها على المدى المتوسط والطويل ، والتي يمكن أن تكتسي صورة تحديات أو فرص، وتتمثل هذه الآثار فيما يلي (بوكزاطة سليم ، 2000 ، ص189):

1.4: في القطاع الصناعي.

1.1.4 الآثار السلبية/التحديات:

-تسأهم في تدهور الصناعات الناشئة المحلية وتدميرها والقضاء عليها بحكم أن الصناعات في الجزائر خاصة الصغيرة والمتوسطة فنية وناشئة ، ومن أبرز مظاهر التدمير للصناعات المحلية ما تقوم به الشركات العملاقة بمنتجاتها واغراقها وتحول دون وصول صادراتنا إلى أسواقها ، كما أنها تسعى لامتلاك خطوط الإنتاج والصناعات في الدول المراد تدميرها اقتصاديا (العيدي خليفة 2015 ، ص86-87).

-تبلغ الصادرات الجزائر من المنتجات المصنعة حوالي 1 % من مجموع صادراتها وهي المنتجات المعنية مباشرة باتفاق الشراكة الأورو جزائرية على الخصوص وهو ما يبين مدى ضآلة فرص استفادة منتجاتنا المصنعة من إمكانيات التصدير ، يضاف إلى ذلك أن معظم هذه المنتجات لا يتوفر على المواصفات الدولية للجودة مما يعني ضياع فرص تصديرية جديدة خاصة وأن العراقيل الجديدة التي بدأت الدول المتقدمة تستخدمها بدلا من العراقيل الكلاسيكية هي العراقيل التقنية من خلال ما يسمح به اتفاق العوائق التقنية مما يصعب تواجد المنتجات الصناعية الجزائرية في السوق الأوربية خاصة مع هذه القواعد. (بوكزاطة سليم ، 2000 ، ص189).

2.1.4 الآثار الإيجابية/الفرص: وتتمثل في:

-إن تخفيض الرسوم من شأنه أن يخفض من تكلفة إستيراد الآلات ووسائل الإنتاج ، وهو ما يجعل استغلال بعض الميزات النسبية يتركز الجهود على تنميتها يمكن الوصول إلى تصدير منتجاتها وإبرام إتفاقيات شراكة مع مؤسسات أجنبية تتم بموجبها حيازة صفقات التصدير.

-من المتوقع نمو الصادرات الصناعية نتيجة انخفاض تكاليف مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار ومن ثم تحسين جودتها وارتفاع قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية. (وزارة التجارة ، مسار إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ، ص7.)

-الإستفادة من الإستثمار الأجنبي المباشر القادم من الدول الأوربية خاصة والصين خاصة إذا إستطاعت الجزائر توجيهه نحو القطاعات المنتجة.

2.4 القطاع الفلاحي:

1.2.4 الآثار السلبية/التحديات:

لابد من تحضير قطاع الفلاحة للمنافسة وتحسين الأداء التصديري بتوجيه الاستراتيجية الزراعية نحو زيادة إنتاج المنتجات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية وبالتالي محاولة النفاذ إلى الأسواق الخارجية. ويمكن اجمال أهم الصعوبات التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات صوم في هذا القطاع هي (بوكزاطة سليم ، 2000 ، ص ص 184-185):

-يعتبر اتفاق الصحة والصحة النباتية بمثابة الواقي والحامي لمصالح الدول المتقدمة التي يمكن أن تستخدمه كأداة لعرقلة صادرات بعض المنتجات التي يكون بوسعنا تصديرها.

-بالرغم مما جاء به الاتفاق حول الزراعة من تسهيلات في جانب التصدير إلا أن الجزائر سوف لن تستفيد منه على الاقل في المدى القصير لتنمية صادراتها وهذا بالنظر إلى هيكلة مبادلاتها التجارية غير المواتية.

-ستتعرض الجزائر لاكتساح أسواقها بمنتجات الإتحاد الأوربي الذي يعتبر أهم متعامل تجاري للجزائر هذا الاخير الذي كانت ولا تزال له تحفظات حول عملية تحرير قطاع الزراعة من الدعم الداخلي.

-من أهم ما أصبح يفرض على المنتوج الزراعي في الأسواق الأجنبية هو نوعية عالية للتغليف ومدى ملاءمته للمنتوج (خاصة التمور) وهو ما يفوق طاقات العديد من المصدرين الجزائريين.

- أن تطبيق بنود المنظمة سيؤدي إلى زيادة الفاتورة الغذائية في الجزائر بحوالي 25 مما سيجعلها تصل إلى حدود 4 .5 مليار دولار وذلك بسبب تخفيض الدعم الذي يمس أساسا المنتجات المستوردة.

-الآثار الإيجابية/ الفرص:

إن فرص النهوض بالقطاع كبيرة ويمكن جعله من القطاعات المهمة للخروج من التبعية في حالة تحسن الأداء القطاع الزراعي وتسجيل فوائض يمكن تصديرها لكون اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة تضمن ذلك شريطة تطابق المنتجات للمقاييس الصحة والجودة المطلوبة. (حركاتي فاتح ، 2015 ، ص253. -255). ومن هذه الفرص:

-تحضير قطاع الزراعة للمنافسة في المنتجات التي تمتلك فيها الجزائر بعض الميزات النسبية (المناخ ونوعية التربة) خاصة وأن مجموعة كبيرة من هذه المنتجات سيتم إلغاء الرسوم

الجمركية عليها نسبة صفر من بين 117 منتوج زراعي تصدره الجزائر سيتم إلغاء الرسوم الجمركية على 100 منتوج.

-الاستفادة مما تتيحه المنظمة من مرونة لصالح الدول المستوردة الصافية للغذاء ومنها الجزائر، وهذا خاصة فيما يتعلق بالقرار الوزاري الذي صدر عند اختتام جولة أورجواي ، كما يمكن لها أن تستفيد من المرونة الممنوحة لها من خلال التفضيلات المقدمة في بعض المنتجات.

- أن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بسبب تخفيض الدعم الزراعي بجميع أشكاله إلى رفع فاتورة الغذاء لجميع الدول النامية المستوردة للغذاء في المديين القصير والمتوسط ، وبالتالي ستزيد فاتورة الاستيراد وهذا ما يشكل ضغط اكثر على الميزان التجاري وخاصة كلما توقعنا زيادة محتملة في أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية وخاصة في المواد الضرورية ، وبناء عليه فإن سياسة دعم المنتجات الزراعية المتبعة في الدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الغذائية تؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات ، وهذا ما يشكل عبئا على ميزان المدفوعات وخاصة في ظل ندرة الموارد النقدية الأجنبية ومحدوديتها ولهذا يجب على الجزائر أن تأخذ الآثار السلبية المترتبة عن إلغاء الدعم على السلع الزراعية مأخذ الجد من خلال المفاوضات المتبقية (زعباط عبد الحميد، 2004 ، ص57.).

إمكانية إستفادة الدول المنظمة من تخفيضات التعريفة والدعم مما يقوي الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية الموجهة للتصدير.

-تتيح للدول النامية فرصة النفاذ إلى الأسواق الدول المتقدمة وهذا من خلال إجراءات المنظمة التي تقضي بالزام الدول المتقدمة بإلغاء دعم منتجاتها وإعطاء الفرصة للدول النامية لدعم قطاعاتها الإنتاجية من أجل الوصول إلى التنافسية.

-تحرير التجارة وفقا لاتفاقيات الشراكة يتيح عنه تحرير تجارة السلع الغذائية التي تمثل أكبر الواردات الجزائرية أهمية ، وهذا من شأنه أن يرد الاعتبار للقطاع الزراعي من خلال تأهيله ، وزيادة الحافز الاستثماري مما يؤدي إلى تحقيق تنمية تلائم الوضع الجديد (زعباط عبد الحميد، 2004 ، ص58).

4. 3 قطاع الخدمات:

4. 3. 1 الآثار السلبية/التحديات:

إن قطاع الخدمات يشهد تأخرا ولا يرق إلى تحقيق ميزة تنافسية يضمن بها حصة في السوق العالمية حيث مازالت شركات محدودة تحتكر سوق الخدمات في الجزائر في مجالات النقل

الجوي والبنوك والتأمينات. . . الخ ، وبالتالي تحرير هذا القطاع أمام المنافسة الدولية مما يعني عدم قدرة المؤسسات المحلية على المنافسة.

أما فيما يخص قطاع السياحة والذي تراهن عليه الجزائر من أجل ضمان حصة في السوق الدولية فيجب اعتماد إستراتيجية طويلة المدى تعمل على استغلال التنوع البيولوجي والثقافي والطبيعي لاقتحام هذا السوق خصوصا مع تواجد المنافسة من طرف الدول المجاورة (زغيمي رمزي ،2018 ، ص396) ،

4.3.2 الفرص:

ولكن يمكن تحقيق ما يلي:

-يمكن تقليص فواتير استيراد بعض الخدمات وذلك مع فتح هذا القطاع أمام المستثمرين الأجانب وبالتالي إمكانية إنعاش كل من قطاعات السياحة ، النقل الجوي والبري ، وتأهيلها والرفع من تنافسيتها.

-إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ينتج عنه قيام الدول الأعضاء فورا وبدون شرط بمنح خدمات وموردي الخدمات من اي طرف وعلى أساس الدولة الاولى بالرعاية معاملة لا تقل عن مثيلاتها التي تقدمها إلى اي طرف آخر. (عادل احمد حشيش ،2000 ، ص302.)

-إن تحرير تجارة الخدمات تمثل تحدي أمام الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى حجم المخاطر التي تترتب عنها ، ولكن مع وضع شروط مشددة مقابل قيام شركات الخدمات والبنوك الأجنبية بفتح فروع لها.

4.4 تحديات، اشتراطات وعراقيل تواجه الصادرات الجزائرية:

4.4.1 أهم عراقيل النفاذ:

تتمثل أهم عراقيل نفاذ الصادرات الجزائرية إلى أسواق الإتحاد الأوربي فيما يلي:

-تزايد القيود الجمركية وتنامي التكتلات الاقتصادية؛

-عدم مرافقة تقنيات المنتجات في الأسواق الدولية؛

-مشكلة التعبئة والتغليف للمنتجات المصدرة؛

-مشكل سعر الصرف العملات الأجنبية واستخدام التكنولوجيات المتقدمة في الإنتاج؛ (سعد الله عمار و رواينية كمال ، 2016 ، صص469 ، 476) اضافة إلى:

-مسالة قواعد المنشأ والنوعية؛

-المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية حيث أخضع المنتجات الجزائرية للفحص والمراقبة عند دخولها أو اعادة تصديرها من دولة اوربية إلى أخرى؛
-الالتزام بالمواصفات البيئية والإنتاج بطريقة تهتم بشكل خاص بالممارسات الزراعية الجيدة؛
-اتفاقية حقوق الملكية الفكرية- توسيع الإتحاد الأوربي والتجارة الزراعية؛
-المكون الزراعي وتصعيد التعريفة؛
-الهوامش التفضيلية ونظام التراخيص والحصص الجمركية.

2.4.4 وقائع عن أهم عر اقيل النفاذ:

-ما تعرضت لها صادرات منتوج العسل ، حيث قامت الجزائر بتصدير حوالي 06 قناطير إلى الإتحاد الأوربي ، وبعد اجراء الفحص المخبري تم رفض المنتوج بسبب نباتات ملوثة بأسمدة ضارة.
-نتيجة الإجراءات التعسفية تم رفض كمية معتبرة من الخضر والفواكه لمتعامل اقتصادي بالسوق الفرنسي بحجة معايير التقييس والصحة والسلامة.
-المنتجات الكهرومنزلية المصدرة إلى الإتحاد الأوربي التي تتجه تقريبا نحو فرنسا وإيطاليا لكنها محتشمة نتيجة رفض التكنولوجيا القاعدية المستعملة في تصنيع هذه المنتجات.
- حسب المادة 55 المتعلقة بالمقاييس وتقييم المطابقة على خفض الاختلافات الموجودة بين الجزائر والإتحاد الأوربي فيما يتعلق بالمعايير والشهادات ، حيث شجعت هذه المادة الجزائر على استخدام المعايير الأوربية كذا اجراءات وتقنيات تقييم المطابقة ، وعليه فان الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الأوربية تخضع للقواعد العامة وليست استثنائية فالإتحاد الأوربي وضع ثلاثة معايير أساسية خاصة بحماية البيئة ضمن سياسته التجارية وهي: المتطلبات البيئية بالنسبة للمواد الكيمائية- المتطلبات التقنية أو الفنية- متطلبات الصحة والصحة النباتية. (بن عبد العزيز سفيان ومخلوفي عبد السلام ، 2019 ، صص171-173)
-اللجوء إلى تدابير المادة 55 من اتفاقية الشراكة فيما يخص بعض المنتجات الزراعية في أجل مدته خمس سنوات اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، حيث تقوم المجموعة للجزائر بالنظر في الوضعية المتعلقة بالمنتجات الزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري قصد تحديد تدابير التحرير الواجب تنفيذها من طرف الطرفين وعلى أساس مشترك إمكانية منح تنازلات جديدة لبعضها البعض.

-اللجوء إلى تدابير المادتين 9 و 11 من اتفاقية الشراكة فيما يخص المنتجات الصناعية ، حيث تنص المادة 9 على انه يسمح للجزائر طلب مراجعة قائمة المواد المعنية بالتفكيك الجمركي خلال الفترة الانتقالية 2005-2017 ، اماد المادة 11 فتنص على أنه يمكن للجزائر أن تتخذ تدابير استثنائية في شكل زيادة حقوق جمركية أو استرجاعها لفترة محدودة (مرسوم رئاسي رقم 05-159 ، 2005 ، م 9 و 11). وأمام أشكالية وصول المنتجات الفلاحية الجزائرية إلى السوق الأوربية اذ صادراتها تراجعت ولا زال استهلاك الحصص التعريفية الممنوحة للجزائر ضئيلة جدا. كما أن وضعية تراجع صادرات المواد الكيماوية والمعادن إلى هذه المنطقة مما أدى إلى تراجع الميزان التجاري.

-اتفاق الشراكة في جانبه الخاص بالتفكيك الجمركي أدى إلى خسائر معتبرة في العائدات الجمركية للجزائر خلال الفترة 2005-2009 بقيمة 2. 5 مليار دولار مع توقعات بقيمة 8. 5 مليار دولار 2010-2017 ، مما ارتفعت أصوات الجانب الجزائري للمطالبة بمفاوضات حول رزنامة التفكيك الجمركي ، وكذا تعزيز الاستثمارات الأوربية الموجهة لترقية وتنويع الصادرات من خلال مضاعفة قدرات الإنتاج الوطني وجعل حصة من هذا الإنتاج قابلة للتصدير خارج المحروقات.

ونتيجة لهذه التعسفات قدمت الجزائر في 15 جوان 2010 طلبا للإتحاد الأوربي من أجل مراجعة التفكيك الجمركية وذلك بناء على المادة 11 و16 من الاتفاقية ، حيث كانت الإجابة من الإتحاد الأوربي لسنة 2012 بالموافقة على مراجعة التفكيك الجمركي والتوصل إلى اتفاق بإقامة منطقة التجارة الحرة سنة 2020 بدل 2017.

5. وضعية تطور الصادرات خارج المحروقات الجزائرية نحو الإتحاد الأوربي:

إن صادرات المنتجات الزراعية لم تصل أبدا للحصص التصديرية المحددة باتفاقية الشراكة ، كما أنها لم تتمركز في أسواق الإتحاد الأوربي بشكل جيد بسبب تعليمات وشروط الإتحاد الأوربي للدخول إلى أسواقها ، كما أن معايير الإنتاج بغرض التسويق المحلي تختلف بشكل كبير عن معايير الإنتاج بغرض التسويق الدولي.

والشيء الملاحظ هو أن صادرات هذه المنتجات بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بقيت محتشمة جدا مقارنة بما كان منتظرا منها ، وسنبرز ذلك كما يلي:

الجدول1: تطور الصادرات والواردات خارج المحروقات الجزائرية مع الإتحاد الأوربي 2010-2020.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات خارج المحروقات (مليار دولار)	1526	2062	2062	2165	2582	1969	1805	1930	2925	2580	2255
قيمة الصادرات خارج المحروقات نحو الإتحاد الأوربي (مليار دولار)	694	488	624	508	907	996	-	-	1443	1293	1146
إجمالي الصادرات إلى الإتحاد الأوربي (مليار أورو)	21075	27850	32764	31920	29458	20908	16509	18522	20997	17350	11630
النسبة من الاجمالي	42.99	52.78	55.93	49.65	45.25	31.15	26.47	30.42	33.23	37.43	86.52
قيمة الواردات مع الإتحاد الأوربي (مليار اورو)	20704	24616	26333	28582	28692	16739	17922	18830	18910	68.7307	83.6554
النسبة من الاجمالي	15.51	10.52	27.52	10.52	70.57	29.49	46.47	47.59	50.36	14.22	60.22
الميزان التجاري	371	3234	6431	3338	766	4169	1413-	308-	2087	10043	5075

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المركز الوطني للإعلام الالي والاحصاء للجمارك cnis(2010-2020) ، اللجنة الأوربية 2018.

من خلال الجدول يعني أن الإتحاد الأوربي يحتل مكانة هامة من مجموع صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة ، رغم النمو لازالت الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة هامشية مقارنة مع مجموع الصادرات الاجمالية لا تتجاوز 5 % وهذا يدل على أن الصادرات خارج المحروقات لم تبلغ الغاية المرجوة من اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الإتحاد الأوربي ، بينما نجد كذلك اعتماد الجزائر على استيراد احتياجات البلد من مختلف السلع والخدمات تأتي بنسبة تفوق 50% من الإتحاد الأوربي ، وهذا يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري بسبب ضعف انتاج المؤسسات ص و م وفشل سياسة احلال الواردات وتفعيل الصادرات خارج المحروقات.

كما نلاحظ أن حصيلة الصادرات الموجهة إلى الإتحاد الأوربي بين الانخفاض والارتفاع بسبب أسعار البترول فقد شهدت ارتفاع سنتي 2012 و 2013 بسبب ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة ، ثم انخفضت بعد سنة 2015 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات الموجهة بشكل أساسي إلى دول الإتحاد الأوربي التي تشكل نسبة 55% من صادرات الجزائر سنة 2012 لتنخفض إلى نسبة 26 %سنة 2016 ، وكذا مع هامشية الصادرات خارج المحروقات الموجهة إلى هذه المنطقة التي عرفت ارتفاعا بداية من سنة 2018 نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف السلطات في إطار برنامج التنويع الاقتصادي ، أما الواردات فقد شهدت ارتفاعا متواصلا من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 أين وصلت إلى حدود 28 مليار دولار سنة 2012 لتنخفض إلى حدود 17

مليار دولار بعد سنة 2016 وذلك راجع إلى إجراءات تقنين الواردات مما أدى إلى انخفاض في فاتورة الواردات التي تشكل نسبة 50 %من سلع الإتحاد الأوربي وذلك في إطار اتفاقيات الشراكة.

وكذلك من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري سجل فائضا خلال الفترة من 2010-2016 ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع مداخيل الصادرات النفطية إلى الإتحاد الأوربي التي تمثل 96 % ، والتي عرفت أسعارها ارتفاعا كبيرا في الأسواق الدولية رغم ارتفاع الواردات خلال نفس الفترة ، وبعدها سجل الميزان التجاري ارقاما سلبية سنتي 2016-2017 بسبب انخفاض أسعار البترول ، هذا بالنسبة للصادرات الاجمالية الموجهة إلى الإتحاد الأوربي ، ولكن وضعية الميزان التجاري مع الصادرات خارج المحروقات يسجل أرقاما سلبية وبفارق كبير نتيجة هامشية الصادرات خارج المحروقات الموجهة إلى الإتحاد الأوربي والتي يرجع إلى العراقيل التي وضعتها هاته الدول أمام هاته الصادرات.

من خلال الجدول يتبين أن حجم الصادرات خارج المحروقات الموجهة للإتحاد الأوربي ضعيف لم تتعدى نسبة 3% من الصادرات الكلية ، وخاصة المنتجات المصنعة التي تخضع للتفكيك الجمركي دليل على أن الجزائر لم تستفيد من اتفاقية الشراكة وعدم شمولية الشراكة على قطاع النفط الذي يعتبر عامل سلبي للاقتصاد الوطني ، فالدول كالجزائر التي تشكل صادراتها خارج النفط نسبة ضئيلة لن تكون فوائدها التجارية من الشراكة كبيرة بشكل يغطي خسائرها على المدى البعيد (أولاد زاوي عبد الرحمان ، حربوش ناجي ، 2017 ، ص101).

الجدول2: التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات الجزائرية نحو الإتحاد الأوربي خلال الفترة 2009-2015

الوحدة: مليون اورو

البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
غذاء ومواد اولية	36	119	119	74	107	87	65
مواد كيماوية	119	286	316	421	300	687	818
الات ومعدات	33	43	43	62	44	38	56
ملابس ومنسوجات	7	1	0	0	0	0	1
مواد اخرى	59	245	7	67	57	95	55

المصدر: (زغيمي رمزي ، 2018 ، ص396).

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب ص خارج المحروقات رغم ضآلتها عبارة عن مواد كيماوية ومشتقات البترول فمثلا صدرت الجزائر سنة 2015 ما مقداره 24 طن من البطاطا نحو الإتحاد الأوربي من إجمالي حصة مرخصة قدرها 5000 طن وهو ما يعادل 0. 5% ، اما زيت

الزيتون فلقد بلغت 35 طن من إجمالي حصة مرخصة 1000 طن ، وهو ما يعادل 3. 5 ، بينما لم تتجاوز صادرات الكسكسي والعجائن 12. 5 %من إجمالي حصة مرخصة إجمالية قدرها 2000 طن ، وبالتالي فان الاصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية لم تأتي بنتيجة ملموسة ولم تستطع التحرر من الطابع الريعي ، إلا أن زيادة صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوربي جد محدود نتيجة اعتماد هذه الأخيرة على معايير خاصة بيئية ومواصفات فنية ومعايير جودة وغيرها قد يحد من إمكانية دخول المنتجات الجزائرية إلى السوق الأوربية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير(اسماء سي علي ، 2017 ، صص203-204).

الجدول3: تجارة المنتجات الرئيسية للإتحاد الأوربي مع الجزائر2018-2020.

الوحدة: مليون يورو

البيان	المنتجات الزراعية		مواد خام		الات ومعدات النقل		المنسوجات والملابس	
السنوات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
2018	6 .2	70	06 .3	95	92 .6	58	185	2
2019	4 .2	86	82 .2	111	69 .5	74	202	6
2020	9 .2	93	24 .3	113	85 .3	64	147	7

المصدر: اللجنة الأوربية 2020.

من الجدول نلاحظ سيطرة واستحواذ الإتحاد الأوربي على سوق الجزائر وهو ما تؤكده قيمة صادراته نحوها مقارنة بقيمة وارداته من المنتجات الأساسية ، وعليه يمكن القول أن الإتحاد الأوربي يبقى الشريك الاول للمعاملات التجاري مع دول شمال إفريقيا رغم المنافسة الصاعدة خاصة من تركيا والصين ، إلا أن ذلك لم يؤثر لحد الآن بدرجة كبيرة على الشراكة التجارية بين الإتحاد الأوربي والجزائر.

وعلى هذا الأساس فإننا نرى أن وجود اتفاقية الشراكة هذه تحتاج إلى إصلاح أو تعديل عميق لنظامنا الاقتصادي ولكافة الجوانب(Brown, 2006, p35) .Reforme profondé (شربي محمد الامين ، 2011 ، ص239) ، لان التحديات التي تواجه اقتصاد الجزائر كثيرة جدا وعليها أن تستخدم الشراكة مع الإتحاد الأوربي في تحقيق أهم ما تحتاجه قصد رفع معدلات النمو الاقتصادي ولكن عليها ترتيب البيت من الداخل على كل الأصعدة ، لأن الاتفاقية تعتبر تحديا غير أنها تمثل فرصة مهمة إذا تم استغلالها على احسن وجه ونجاح هذه الشراكة يتوقف على تحقيق مصالح وطموحات كل شريك وإرساء التعاون مع كل الأطراف مع حوار سياسي قوي

يشمل كل الميادين السياسية، الأمنية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية. (خالد الاشهب ، 1997 ، ص21.).

الجدول4: الواردات والصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب المناطق من وإلى الإتحاد الأوربي 2018-2019.

الوحدة: مليون دولار

البيان	الواردات	النسبة	الصادرات	النسبة	التغيير
اجمالي الإتحاد الأوربي	68 .7307	34 .84	40 .1247	41 .78	94 .16-
اسبانيا	97 .1728	95 .19	91 .222	01 .14	45 .27-
ايطاليا	03 .1525	60 .17	08 .112	05 .7	93 .29-
فرنسا	26 .1132	07 .13	41 .394	79 .24	69 .10-
اخرى	42 .2921	72 .33	518	56 .32	

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية الجزائرية عام 2019 ، المديرية العامة للجمارك.

الجدول5: مجموع الواردات والصادرات خارج المحروقات للجزائر مع الإتحاد الأوربي في إطار الشراكة لسنة 2020.

الوحدة: مليون دولار

البيان	الواردات	النسبة	الصادرات	النسبة
اجمالي الإتحاد الأوربي	83 .6554	36 .84	66 .925	22 .67
اسبانيا	22 .1440	97 .21	48 .210	74 .22
ايطاليا	32 .1308	96 .19	96 .53	83 .5
فرنسا	82 .1202	35 .18	79 .305	03 .33

المصدر: المديرية العامة للجمارك 2020

من خلال الجدول يبين أن دول الإتحاد الأوربي هو الممون الرئيسي للجزائر في مجال الواردات بنسبة تفوق 50% وكذا تعتبر دول الإتحاد الأوربي هي المستقبلة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات بنسبة تفوق 78%مما يعني أن الجزائر تتعامل بشكل كبير مع الإتحاد الأوربي نتيجة إتفاقيات الشراكة الأورو جزائرية المبرمة سنة 2005 خاصة إسبانيا وفرنسا وإيطاليا. علما أن المورد الرئيسي للجزائر هي فرنسا بنسبة 35 %من إجمالي الواردات ثم إيطاليا واسبانيا

وألمانيا على التوالي 17-11-13 % ، اما فيما يخص الصادرات تبقى فرنسا تستحوذ على مكانتها الأولى بنسبة 34% ثم اسبانيا- إيطاليا على التوالي 21-15%.

يبقى الإتحاد الأوربي هو المستفيد الأكبر نظرا للقدرة التنافسية والتصديرية الهائلة التي تتمتع بها شركاته عكس الجزائر التي يعاني اقتصادها من ضعف النسيج الصناعي وعدم بلوغ منتجات الشركات المحلية متطلبات اتفاقيات الشراكة والبنود الخاصة بعملية التصدير.

إن بلوغ أهداف الجزائر من الشراكة بتنمية صادراتها خارج المحروقات والتوسع نحو السوق الأوربية ، أمام فتح السوق الجزائرية على المنتجات الأوربية وبالتالي سلبيات هذه الإتفاقية أكبر من الإيجابيات والمستفيد الأكبر هي دول الإتحاد الأوربي من هذه الشراكة ، وبالتالي أمام هذا الوضع الجزائر مجبرة على الرفع من نسبة اندماج منتجاتها مع السوق الدولية وزيادة جودة المنتجات المصدرة وتنافسية المؤسسات المصدرة وتقوية النسيج الصناعي مع إعادة النظر في اتفاقيات الشراكة للسماح بنفاذ المنتجات الجزائرية نحو الأسواق الأوربية. (بن زاف ناصر الدين ، دريس اميرة ، 2022 ، ص329-331).

الجدول6: مجموعة المنتجات المستوردة في إطار اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي لسنة 2019:

الوحدة: مليون دولار

البيـــــان	القيمة	النسبة
المواد الغذائية	88.181	49.2
الطاقة وزيوت التشحيم	62.508	96.6
المواد الخام	57.491	72.6
المنتجات نصف مصنعة	65.3454	25.47
سلع التجهيزات الزراعية	41.47	65.0
سلع التجهيزات الصناعية	86.1333	24.18
السلع الاستهلاكية غير غذائية	67.1293	69.17
المجموع	57.7311	100

المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر لفترة سنة 2019 ، وزارة المالية ، مديرية الدراسات والاستشراف ، الجمارك ، ص43.

تحتل اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي المرتبة الاولى في نصيب إجمالي الواردات المحققة في إطار الاتفاقيات التفضيلية خلال سنة 2019 بمبلغ 7. 31 مليار دولار من حيث

المنتجات المستوردة في إطار هذه الاتفاقية تمثل المنتجات نصف مصنعة وسلع التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية النسب الأكبر بنسب 47,25 ، 18,24 و % 17,69 على الترتيب.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الصادرات خارج المحروقات التي تصدرها الجزائر سنتي 2019-2018 تذهب إلى دول القرب الجغرافي المتمثلة في دول الإتحاد الأوربي بنسبة 78. 41 %خاصة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ، والباقي من دول مختلفة كذلك بالنسبة للواردات فنجد نسبة 84,34 % تأتي من الإتحاد الأوربي وهذا ما يؤكد فرضية التركز الاقتصادي للجزائر على الأسواق الأوربية وهذا راجع لعامل للقرب الجغرافي وكذا عوامل تاريخية.

6. فرص و افاق الصادرات خارج المحروقات إلى الإتحاد الأوربي.

إن الحديث يتمحور حول كيفية كسب الفرص التي يمنحها كل من اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي على الخصوص في مجال التصدير ، وهذا بالرغم من صعوبة المهمة خاصة إذا علمنا أنه من الصعب جدا أن تقبل دول الإتحاد الأوربي إدخال إلى أسواقها منتجات زراعية جزائرية تنافس منتجاتها المحلية وفي هذا المجال قام الإتحاد الأوربي بتقييد الصادرات الزراعية الجزائرية في قائمة محددة ينبغي على الجزائر بلوغ هذه الكميات في المرحلة الأولى ثم البحث في السبل الكفيلة بتوسيعها مع الطرف الأوربي في المرحلة الثانية ، وفي مقابل فتح السوق الوطنية على المنتجات الصناعية الأوربية فإن المنتجات الجزائرية حسب ما جاء في المادة الثامنة من الاتفاق ستصدر إلى أسواق الإتحاد الأوربي معفاة من كل الرسوم الجمركية مباشرة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ (بوكزاطة سليم ، 2000 ، ص187).

تاريخ دخول التفكيك الجمركي الكامل الكلي مع الإتحاد الأوربي في 2020 سيعرض قيودا جديدة على المؤسسة الجزائرية) الصناعية والخدمية (غير موجودة الان وخاصة في جانب عوامل التنافسية بشقيها تكلفة الإنتاج والجودة وفي جانب الميزان التجاري) خسرنا خلال 5 سنوات الاولى (2009-2005) من الاتفاق 2. 2 مليار دولار ونتوقع أن يرتفع الرقم نهاية 2017 إلى أكثر من5 .8 مليار دولار (مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة ، 2017، ص21) ، وهو ما سيعيق فعلا مسار الصعود في افاق2030 ، لان المؤسسة المنتجة هي من يقود الثروة وتوفير الدخل والعمل ، ولهذا مازالت لم توفر شروط الاقلاع الاقتصادي في آفاق2019 ، لم يعد لدينا متاح من الوقت للشروع في تطبيق الحلول الذكية لإعطاء نجاعة أكثر لبرامج الاستثمار الوطني والانفاق العمومي ، المهم أن نبدأ ومن بدأ بشكل سليم وصل ومن اعتقد أنه وصل بخطى خاطئة فهو لم يبدأ بعد. (بشير مصيطفى ، 2018 ، ص159-162)

أن خصائص التي يتميز بها القطاع الصناعي الوطني تظهر أن الصناعة في هيكلها الحالي غير قادرة على الاستفادة من المزايا المنتظرة من الاتفاقيات الموقعة مع الإتحاد الأوربي أو الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة ، لذا فالصناعة الجزائرية في وضعية حرجة ، والتفكير في تنميتها وانعاشها بات ضروريا من خلال إنتهاج استراتيجيات محكمة لتنشيط النسيج الصناعي الذي يرفع من القيمة المضافة للصناعات التحويلية كاعتماد استراتيجية المناولة الصناعية(قوريش نصيرة ، 2007 ، ص92) الجزائر ليس لديها أي ميزة نسبية في المنتجات التي تستعمل التكنولوجيا يجب الإنتظار حال طبيعة تنويع الصادرات ويمكن قياسها عن طريق قياسها عن طريق مشاركة ومساهمة لمنتجات التي تدمج التكنولوجيا في التصدير وهذه الميزة تعطي عامل فعال في الدخول في الأسواق الخارجية عن طريق نظرية جديدة في التجارة الدولية.

ربما حان الوقت لان تلتفت الحكومة بشكل أقوى إلى شروط نجاح المؤسسة فضلا عن تدابير إنشائها ، بإعادة النظر في مزايا الإستيراد واتفاقيات الشراكة ونظام العبور وادارة الموانئ ويحسن في هذه الحالة إطلاق نظام جمركي تفضيلي لصالح المؤسسة المنتجة مقابل المؤسسة المستوردة ، خاصة مع دخول الجزائر نظام التبادل التجاري العربي الموحد الحر (بشير مصيطفى ، 2018 ، ص123).

-من أجل فتح افاق للصادرات يجب تفعيل التكامل بين الدول النامية كآلية للتخفيف من أثر الشراكة:

من أجل التخفيف من اثار استخدام التكتلات الاقتصادية الدولية كآلية حمائية جديدة خاصة في أعقاب افرازات الازمات المالية ، حيث تم اقتراح العديد من المفكرين الاقتصاديين برامج إنمائية تسهم في بناء استراتيجية إنمائية للدول النامية والعربية من خلال ما يعرف بالتكامل الإنمائي والذي اقترحه الإقتصادي سامي عفيف حاتم كنموذج عملي يضم العناصر التالية(عبد السلام مخلوفي ، سفيان بن عبد العزيز ، 2007 ، ص127):

-إقامة منطقة حرة بدورها من منطقة تجارة حرة من أجل تحرير التجارة البينية وإقامة منطقة استثمار حرة لفسح المجال لانتقال رؤوس الأموال بين الدول.

-التنسيق بين السياسات الاقتصادية وفقط وبرامج التنمية الإقتصادية لدول الأعضاء وذلك بتوفير الحد الأدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية.

كما أن هذه التكتلات تؤدي إلى اضعاف قوة مساومة الدول النامية في مجال التجارة الدولية اذ تمثل في واقع الامر عنصرا احتكاريا في الاقتصاد الدولي مما يزيد من قوة مساومة الدول المتقدمة الداخلة في هذه التكتلات ، كما أن ارتباط بعض الدول النامية بهذه التكتلات يؤدي إلى عرقلة

حركة التصنيع في هذه الدول ويرجع ذلك إلى تحرير التجارة فيما بينها وبين دول السوق مما يؤدي إلى عدم قدرة الصناعات الوليدة في هذه الدول عن منافسة الصناعات القوية في دول التكتل المتقدمة (احمد فريد مصطفى ، 2007 ، ص127).

وفي هذا الإطار بحثت هاته الدول عن مرتكزات جديدة لدعم مركزهم التفاوضي من خلال التجمعات الجديدة للمجموعة الافريقية العربية والتي عقدت قمتها الأخيرة في أفريل 2013 بالكويت ، ولجوء دول شمال إفريقيا إلى إشراك دول الإتحاد الافريقي في حوار الشراكة من خلال قمة إفريقيا أوربا والتي عقدت قمتها في بروكسل مارس 2016 واستطاعت أن توجه الرؤى بخصوص الحوار من أجل الشراكة القائم على الاستثمار والسلم والأمن ودعم التنمية ثم ترشيد الحكم.

وهكذا تمكن لدول الضفة الجنوبية أن تستغل الظروف التي تمر بها أوربا حاليا مع تصاعد قوة روسيا ، ودعوة أوربا إفريقيا لترقية الحوار إلى تحالف استراتيجي بين القارتين من أجل افتكاك مكاسب أكبر مع الوضع في الحسبان إحتمال تصاعد التحدي الروسي ، وتزايد حاجة أوربا المحتملة لمزيد من الرفاق الأورو متوسطي كأداة مهمة لمواجهة تزايد التحدي الروسي الذي يحتل رقما مهما في معادلة الأمن الطاقوي الأوربي وهذا ما سيفتح آفاق واسعة لدول الضفة الجنوبية في مقدمتها الجزائر. (حمو محمد ، سارة رباح2022 ، ص168) وعليه تستطيع الجزائر المراهنة على الإنتاج الفلاحي على إمداد السوق الأوربي بالمنتجات الزراعية والفلاحية طول الموسم والتجارب التي خاضتها ولاية الوادي وبسكرة ورقلة وغرداية وادرار تثبت ذلك ، تستطيع الجزائر أن تكون رائدة في إمداد العديد من دول أوربا بالحمضيات والزيوت والتمور والبقوليات والخضر والفواكه... الخ ، كما أن منتجاتها تتميز بالجودة بسبب تنوع المناخ والتربة.

إن الجزائر تملك العديد من المنتوجات القابلة للتصدير في أوربا في مجال الفلاحة والصناعة بالاستفادة من التخفيضات والتفضيلات الممنوحة في إطار الشراكة ، وبالتالي زيادة فرصها في عمليات التصدير لهذه الدول.

تعتبر الجزائر بما تملكه من بعض الصناعات الموجودة فعلا التي في طور الإنجاز والتطوير ، تمكنها أن تصدر إلى أوربا كالعديد من المنتجات الصناعية كالصناعات الميكانيكية (الجرارات الحافلات ، الشاحنات ، السيارات النفعية. . . الخ) ، المنتجات الالكترونية والكهرومنزلية (ثلاجات ، أجهزة تلفزيونية... الخ) ، مواد البناء (إسمنت ، حديد ، خزف صحي) الصناعات الغذائية ، النسيجية ، والجلود... الخ.

إذن ينبغي رفع معدلات الإنتاج الصناعي وتحسين جودته كي يصبح قابلا للتصدير نحو الأسواق الأوربية. (محمد الطاهر عديلة ، 2019 ، ص31-32)

7. النتائج والتوصيات:

من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى النتائج التالية:

-يعتبر الإتحاد الأوربي الشريك الأكبر التقليدي لشمال إفريقيا وهو أكبر مورد للسلع الرئيسية لدول جنوب المتوسط عامة ودول شمال إفريقيا خاصة التي تعد كسوق لاقتصاديات دول الإتحاد الأوربي ، اذ أن بمقارنة قيمة التبادلات التجارية بين الطرفين يتضح أنها دول استهلاكية أكثر منها إنتاجية وبذلك تكون العلاقات تجارية تخدم الطرف الأوربي أكثر من الجزائر.

-التفكيك الجمركي على الصادرات الأوربية في إطار اتفاقية الشراكة سهل دخول المنتجات الأوربية إلى السوق الجزائري وأدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات لسنوات وعجز الميزان التجاري لصالح دول الإتحاد الأوربي خلال الفترة من 2010-2020 مما أدى إلى الإضرار بالمؤسسات المنتجة الجزائرية نتيجة ضعف تنافسيتها مقارنة بنظيرتها الأوربية.

-إعادة النظر في الامتيازات التفضيلية الجمركية الممنوحة للواردات الزراعية وفي رزنامة التفكيك الجمركي المتعلقة بالمنتجات الصناعية إلى غاية سنة 2020 بدلا من 2017 اين تم منح للجزائر 3 سنوات إضافية قبل الوصول إلى منطقة التبادل الحر حتى تتمكن من حماية نسيجها الصناعي ومنحها مزيدا من الوقت لتأهيلها وزيادة تنافسيتها ، ومن أجل تدعيم الاستفادة من هذه الشراكة في مجال زيادة أداء الصادرات خارج المحروقات نحو أوربا نوصي بـ:

-على الجزائر التفاعل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات التي تحدث في البيئة الاقتصادية الدولية وتعزيز المشاركة الفعالة والكاملة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من أجل تسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي بأقل المخاطر.

-تعزيز التعاون بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب النامي ، والتأكيد على إزالة العقبات لدخول دول الجنوب أسواق الدول المتقدمة.

-على الجزائر استغلال الفترة الإضافية بتأهيل المؤسسات الصناعية والرفع من تنافسيتها مع الرفع من حجم ونوعية الإنتاج الزراعي للإستفادة من التفضيلات الممنوحة للجزائر مع العمل على الحد من حجم الواردات وإعطاء دفعة أكثر للصادرات خارج المحروقات.

-تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية لبلوغ أهداف التنويع الاقتصادي.

-تدعيم فرص الشراكة والاندماج مع دول الإتحاد الأوربي مما يسمح على الاستفادة من الخبرات الأوربية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين أداء الصادرات خارج المحروقات.

8. المراجع والاحالات:

المؤلفات:

- كاكي عبد الكريم ، (2013) ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ، مكتبة حسن العصرية للنشر ، ط1 ، بيروت.

- خليفة العيدي ، (2015) ، العولمة الإقتصادية وانعكاساتها على البلدان العربية ، دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة.

- فاتح حركاتي ، (2015) ، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي ، مؤسسة عالم الرياضة والنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة ، الاسكندرية.

- حشيش عادل أحمد ، (2000) ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، الاسكندرية ، الجامعة الجديدة.

-أحمد فريد مصطفى ، (2007) ، الإقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية.

-بشير مصيطفى ، (2018) ، حريق الجسد مقالات في الاقتصاد الجزائري ، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر.

الأطروحات:

- جمال عمورة ، (2006) ، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر.

- سمير شنيني ، (2006) ، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر.

- سليم بوكزاطة ، (2000) ، المنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر.

- رمزي زغيمي ، (2018) ، تحرير التجارة الدولية بين الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة.

- سي علي أسماء ، (2017) ، إنعكاسات اتفاقية الشراكة الأور متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية افاق ما بعد 2017 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الشلف.

- محمد الأمين شربي ، (2011) ، أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير نفطية ، دراسة حالة صندوق FSPEخلال الفترة 1998-2009 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة.

المقالات:

- عبد الحميد زعباط ، (2004) ، الشراكة الأورو متوسطية واثارها على الاقتصاد الجزائري ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ، العدد الأول ، السداسي الثاني.

- تواتي بن علي فاطمة ،(2008) ، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد06.

- زعباط عبد الحميد ، (2004) ، الشراكة الأورو متوسطية واثارها على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ، العدد1.

-أولاد زاوي عبد الرحمان ، حربوش ناجي ، (2017) ، سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية ، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس ، مجلة الباحث الاقتصادي ، جامعة سكيكدة ، العدد7.

-خالد الاشهب ، (1997) ، أوربا والعرب والمستقبل ، مجلة أوربا والعرب ، العدد 166.

-بن زاف ناصر الدين ، دريس اميرة ، (2022) ، قواعد المنشأ الخاصة بالاتفاقية الأورو متوسطية كأداة لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، دراسة تحليلية 2005-2020 ، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد. المجلد 7.

- قوريش نصيرة ، (2007) ، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر ، مجلة العلوم اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 05.

-عبد السلام مخلوفي ، سفيان بن عبد العزيز ، (2012) ، التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد2.

-حمو محمد ، سارة رباح ، (2022) ، مستقبل الشراكة الأورو جزائرية بعد فوضى بعض دول جنوب المتوسط ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد 05.

-محمد الطاهر عديلة ، (2019) ، التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول إفريقيا خارج مجال المحروقات-الفرص والتحديات ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد3 ، العدد 2.

-سعد الله عمار ، رواينية كمال ، (2016) ، أثر اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية ، حالة الجزائر ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد9 ، العدد1.

المداخلات:

- سفيان بن عبد العزيز ، مخلوفي عبد السلام ، (02-03 ديسمبر 2019) ، الاتجاهات الحمائية الحديثة في التجارة الدولية وأثرها على تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية ، ملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية ، جامعة الوادي.